

Distr.: General
4 January 2022
Arabic
Original: English



تقرير بعثة مجلس الأمن إلى مالي والنيجر، 23-25 تشرين الأول/أكتوبر 2021

أولاً - مقدمة

- 1 - أوفدت الدول الأعضاء في مجلس الأمن بعثة إلى مالي والنيجر في الفترة من 23 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وقد شاركت فرنسا وكينيا والنيجر في قيادة البعثة. وكانت هذه الزيارة التي تمت خلال فترة رئاسة كينيا للمجلس هي الأولى منذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).
- 2 - وكان الغرض الرئيسي لبعثة مجلس الأمن إلى مالي هو التأكيد مجدداً على دعم المجلس للانتقال السياسي في البلد، وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ووضع وتنفيذ استراتيجية لتحقيق الاستقرار في وسط البلد. وتمثل الهدف من الزيارة أيضاً في تقييم أنشطة تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومناقشة السبل الممكنة لتعزيز فعالية الأدوات التي وضعها المجتمع الدولي دعماً للقوة المشتركة. وكان الهدف العام من الزيارة البعثة إلى النيجر هو تقييم التحديات التي تواجه البلد في مجالات الأمن والتنمية والشؤون الإنسانية، والتعلم من تجربتها فيما يتعلق بتوطيد السلام وتعزيز إرساء الديمقراطية، وتبادل الآراء حول الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يقدم دعمه في مواجهة التحديات المستمرة في النيجر ومنطقة الساحل الأوسع نطاقاً.
- 3 - وفي مالي، اجتمع أعضاء مجلس الأمن مع أعضاء الحكومة الانتقالية في مالي، بما في ذلك الرئيس الانتقالي، العقيد أسيمي غويتا، ورئيس الوزراء، شوغيل مايبغا، والجماعات المسلحة الموقعة، وممثلو المجتمع المدني، والممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة)، القاسم واني، وممثلو فريق الأمم المتحدة القطري. وفي النيجر، اجتمع أعضاء المجلس مع الرئيس، محمد بازوم، ورئيس الوزراء، محمدو أحمدو، ووزير الشؤون الخارجية، حسومي مسعودو، وغيرهم من المسؤولين الحكوميين، وقائد القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، اللواء عمر بيكيمو، وفريق الأمم المتحدة القطري. وأقيم احتفال في نيامي تكريماً لأولئك الذين فقدوا أرواحهم في مكافحة الإرهاب.



ثانيا - مالي

ألف - المسائل الرئيسية

عملية الانتقال السياسي

4 - أعرب الرئيس الانتقالي عن التزام حكومته بعودة الحكم الدستوري إلى البلد. وأوضح أن كسب ثقة الشعب المالي وتعزيز المصالحة سيكونان من الأولويات، وأن ذلك سيتحقق من خلال تحسين الحالة الأمنية والشروع في بعض الإصلاحات الرئيسية. وفي هذا الصدد، أكد الرئيس الانتقالي على التحديات التي يعتبر أن حكومته تواجهها في تنظيم الانتخابات في 27 شباط/فبراير 2022، وذكر أنه سيتضح أن الحوار الوطني المقبل بشأن الإصلاحات (*المنتدى الوطني لإعادة التأسيس*)، المقرر عقد جلساته في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، ستكون له أهمية حاسمة في جمع شمل المالين ووضع المسار الذي يمكن من مراعاة تطلعاتهم. وقد سلط بعض المحاورين من المجتمع المدني الضوء على هذه النقطة، كما دعا المجتمع الدولي والبعثة إلى دعم التسوية السياسية للأزمة من خلال ضمان أن يتمكن المشاركون في الحوار من تمثيل الشعب المالي بصورة مشروعة.

5 - وإذ ردد رئيس الوزراء تركيز الرئيس الانتقالي على أهمية الحوار الوطني بشأن الإصلاحات، شدد على الحاجة الملحة إلى المشاركة في مكافحة الإفلات من العقاب والفساد، وإلى إجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية وأمنية عميقة. ومن شأن الحوار الوطني أن يكون فرصة فريدة لتعيد جميع الأطراف السياسية والاجتماعية المعنية في مالي تحديد معايير مالي "الجديدة". وعرض أعضاء الحكومة الانتقالية الجهود المبذولة والنهج المنطلق من القاعدة في التوصل إلى توافق سياسي في الآراء بشأن المسائل الخلافية المتصلة بالعملية الانتخابية. وقال رئيس الوزراء أنه ينبغي للحوار، الذي ستكون توصياته ملزمة للجميع، أن يمكن من تحديد الجدول الزمني للانتخابات القادمة وإطار إجراءاتها.

6 - وأعربت السلطات الانتقالية عن أملها في أن يفضي الحوار الوطني بشأن الإصلاحات إلى ميثاق اجتماعي بين الدولة والسكان من أجل إحلال السلام المستدام في مالي، وهو شعور رددته العديد من المحاورين المالين. وفي حين أيد بعض ممثلي المجتمع المدني الانتقال السياسي في الوقت المناسب، فقد جادلوا بأن التوقيت الدقيق للانتخابات لا يهم قطاعات كثيرة من السكان ما دام هناك زخم لتنظيمها. ورأى البعض أن الحوار الوطني يمكن أن يكون محفلا مناسباً للنساء، بما في ذلك النساء المنتميات إلى الحركات الموقعة، لتعملن على تعزيز شرعيتهم السياسية. وأبرز الممثل الخاص لمالي أن البعثة ستواصل، من خلال مساعيها الحميدة، وبالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) والاتحاد الأفريقي، قيامها بالدعوة إلى إجراء حوار صريح بين أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل التوصل إلى توافق الآراء السياسي بشأن سبل المضي قدماً، مع العمل على ضمان مزيد من تآزر الجهود بين مالي وشركائها من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في العودة إلى الحكم الدستوري والوعد بتحقيق استقرار دائم.

7 - وأبرز أعضاء مجلس الأمن استعدادهم للاستماع مباشرة إلى المحاورين المالين بشأن كيفية تقديم دعم أفضل لمالي والعمل مع السلطات الوطنية. وكرروا دعوتهم إلى السلطات الانتقالية المالية لتحقيق الانتقال السياسي والعودة إلى النظام الدستوري في إطار الجدول الزمني المتفق عليه والمنصوص عليه في ميثاق الانتقال، ووفقاً لالتزامات السلطات الانتقالية وقراري الجماعة الاقتصادية المؤرخين 30 أيار/مايو

2021 و 16 أيلول/سبتمبر 2021. وشدد المجلس على ضرورة تحقيق الحد الأدنى من توافق الآراء على الصعيد الوطني، سواء بشأن الإصلاحات التي يتعين القيام بها أو بشأن شروط إجراء الانتخابات على نحو سليم. ودعا المجلس كذلك جميع الجهات المعنية في مالي إلى إعطاء الأولوية لبناء الثقة، والمشاركة في الحوار، والاستعداد لتقديم تنازلات لتحقيق تلك الأهداف.

8 - وكرر أعضاء مجلس الأمن دعمهم لجهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي، وشجعوا على مواصلة الحوار بين مالي والجماعة الاقتصادية. وفي معرض تكرار دعوتها للسلطات المالية إلى احترام الموعد النهائي المحدد للانتخابات في 27 شباط/فبراير 2022، أبلغت الجماعة الاقتصادية الوفد بأنها تنتظر تقديم جدول زمني للانتخابات بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، وأنه إذا لزم الأمر، ستعقد قمة استثنائية لاتخاذ التدابير المناسبة. وحث بعض أعضاء المجلس السلطات المالية على الالتزام بالجدول الزمني للانتخابات الذي تعهدت به سابقاً للجماعة الاقتصادية. وخلال زيارة المجلس إلى المنطقة، أعلنت الحكومة الانتقالية في مالي الممثل الخاص للجماعة الاقتصادية في مالي شخصاً غير مرغوب فيه ومنحته مهلة 72 ساعة لمغادرة مالي. وفي الوقت نفسه، وصف ممثل الاتحاد الأفريقي الأولويات الإقليمية للاتحاد بأنها تتمثل في دعم عملية الانتقال السياسي في إطار لجنة الرصد المحلية، وتحسين الحالة الأمنية وتعزيز التنمية.

تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

9 - أعاد جميع أصحاب المصلحة الماليين تأكيد استعدادهم للمشاركة في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي من أجل التوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة للأزمة المتكررة. وأثنى رئيس الوزراء على الحوار المستمر بين الأطراف الموقعة في إطار الاتفاق. وذكّر أعضاء مجلس الأمن بالتزامهم الراسخ بتنفيذ الاتفاق ورحبوا بالخطوات المتخذة للمضي قدماً بذلك التنفيذ، ولكنهم أعربوا عن أسفهم لبطء وتيرته.

10 - وأعرب مجلس الأمن عن تفاؤله بشأن الالتزام المعلن من جانب الحكومة الانتقالية بسن إصلاحات دستورية تعززاً للاتفاق ودعا جميع الأطراف في الاتفاق إلى العمل معاً من أجل إتمام هذه العملية خلال الفترة الانتقالية، ومدتها 18 شهراً. وأعرب المجلس عن تفاؤله أيضاً بشأن انفتاح الأطراف الموقعة على فريق الوساطة الدولي بقيادة الجزائر، ليقوم بدور أكثر نشاطاً بسبل منها ممارسة دوره في التحكيم. واجتمع أعضاء المجلس بممثلات عن الجماعات المسلحة الموقعة وأكدوا مجدداً على أهمية ضمان مشاركة المرأة الكاملة والمتكافئة والمجدية في جميع آليات تنفيذ الاتفاق.

11 - وذكر سفير الجزائر لدى مالي، رئيس فريق الوساطة الدولي، أن على الرغم من إحراز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاق، لا تزال هناك مسائل هامة يتعين الانتهاء منها. ورحب مجلس الأمن بالتزام السلطات الانتقالية المتجدد بالتعجيل بتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك اقتراح الحكومة الانتقالية الأخير بدمج 13 000 من المقاتلين المتمردين السابقين في الجيش خلال الأشهر المقبلة. وشدد المجلس على الأهمية الكبيرة التي يوليها للاختتام المبكر لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة، ودعا الحركات الموقعة إلى توسيع نطاق التعاون اللازم. وأكد المجلس أيضاً على ضرورة تحقيق نتائج في عملية تحقيق اللامركزية والتنمية في الشمال. وأعربت تنسيقية الحركات الأروادية وجناح فهد في الائتلاف، وهما تحالفان من الجماعات المسلحة، عن أسفهما لأن عائدات السلام قليلة بعد ست سنوات من توقيع الاتفاق. وأكد التحالفان

أن عنصر التنمية لم يسجل سوى تقدماً ضئيلاً جداً، مما زاد في عدم التوازن بين المنطقتين الشمالية والجنوبية من البلد. وربطت الجماعتان عدم التقدم هذا بانعدام الإرادة السياسية المتصورة من جانب السلطات المالية.

12 - وكررت تنسيقية الحركات الأزوادية دعوتها إلى إنشاء لجنة تحقيق مستقلة لتسليط الضوء على اغتيال السيد سيدي إبراهيم ولد سيداتي، رئيس التنسيقية آنذاك، في نيسان/أبريل 2021. وطالب جناح هاب الله في الائتلاف بمنح الحكومة الانتقالية مزيداً من الوقت لإعداد الانتخابات وتنظيمها في ظروف مناسبة. وفي الوقت نفسه، تعالت أصوات تنسيقية الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية للإعراب عن انخفاض مستوى تمثيل المرأة في عملية السلام. وأوضح سفير الجزائر لدى مالي أن الإطار الاستراتيجي الدائم مبادرة مشتركة بين الحركات، وأنه ينبغي ألا يؤثر على تنفيذ الاتفاق.

الأمن والحوكمة

13 - أعرب جميع المحاورين الماليين والدوليين عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الأمنية، وأعرب بعضهم عن أن مالي تقف عند مفترق طرق. وأشارت الحكومة الانتقالية إلى دعم البعثة لمالي، ودعت في الوقت نفسه إلى ولاية أكثر قوة للبعثة لتتكيف مع تفاقم انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد. وسلطت قيادة البعثة الضوء على استمرار تدهور الوضع الأمني، حيث وقع 500 حادث منذ بداية عام 2021 - أي أكثر من أي عام آخر بأكمله. واستهدفت هجمات منتظمة أفراد البعثة وقوات الدفاع والأمن المالية والشركاء الدوليين، حيث تحمل المدنيون وطأة النزاع. وفي العديد من المناطق، لا يوجد أمام المجتمعات المحلية الآن خيار سوى التوقيع على اتفاقات محلية تفرضها الجماعات المسلحة التي تملّي شروطاً صارمة ترتبط بالممارسة الدينية والزكاة.

14 - ووصفت البعثة كيف يشكل هذا السياق المتقلب التصورات والتطلعات المحلية، التي يمكن استغلالها. فالسكان يطمحون أولاً وقبل كل شيء إلى تحقيق الأمن، مع توقعات بجانب الواقع في بعض الأحيان لما يمكن للجهات الفاعلة الدولية أن تنجزه. وغالباً ما تتأجج الانتقادات الناشئة عن هذا التناقض على وسائل التواصل الاجتماعي وتتغذى بالمعلومات المضللة، مما يجعل من الصعب التواصل بشأن التأثير الحاسم للبعثة. وإلى جانب الأمن، يتطلع السكان أيضاً إلى الحصول على الخدمات الأساسية، التي يمكن للبعثة أن تؤدي دوراً داعماً لها في أحسن الأحوال. وختاماً، يتطلع السكان إلى تحسين أساليب الحكم، الذي يُنظر إلى أوجه القصور الخطيرة فيها على أنها العامل الرئيسي الذي يسهم في الأزمة الحالية.

15 - وقد وصف المحاورون الماليون والدوليون الحالة في وسط البلد بأنها تعاني من مشاكل كبيرة، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات مدمرة على السكان، ليس فقط من حيث التشرد ولكن أيضاً فيما يتعلق بالتعليم. وأفادت البعثة بأن حوالي 250 000 طفل لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة. وهناك أيضاً غياب لسلطات الدولة، حيث لا ينتشر سوى 16 في المائة من حكام المقاطعات ونوابهم. وتتجزأ البعثة الكثير على الرغم من مواردها المحدودة، إذ ليس لها إلا كتيبتان ووحدة شرطة مشكلة واحدة في منطقة يقطن فيها 30 في المائة من سكان مالي. وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن تفاؤلهم بشأن عزم السلطات الانتقالية في مالي على الموافقة على استراتيجية شاملة بقيادة سياسية من أجل حماية المدنيين والحد من العنف القبلي وإعادة إرساء وجود الدولة وسلطتها، فضلاً عن إعادة تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في وسط مالي. وحثوا السلطات الانتقالية في مالي على مواصلة جهودها الرامية إلى التنفيذ الفعال لتلك الاستراتيجية بحلول نهاية الولاية الحالية للبعثة.

16 - وقدّم قائد قوة البعثة بالنيابة مزيداً من التفاصيل عن تكييف القوة، مشيراً إلى أن العنصر العسكري للبعثة يقوم بحماية القرى والبنى التحتية الحيوية من التهديدات المستمرة، إذ يساعد على تجنب وقوع مذابح جديدة في مناطق مثل أوغوسوغو وبيتاكا، ويقدم الدعم إلى العنصر المدني. وشدد قائد القوة على أن القدرات الإضافية ستعزز هذه الجهود، لا سيما من حيث رد الفعل السريع، والخبرة المتخصصة في مجال الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والعتاد الجوي، وعلى وجه الخصوص، وسائل الحصول على إمام أفضل بالحالة. وأشار مفوض شرطة البعثة إلى دور شرطة الأمم المتحدة في حماية المدنيين، لا سيما من خلال وجود وحدات الشرطة المشكلة، وجهود التدريب وبناء القدرات الهامة الموجهة نحو المؤسسات في مالي، بما فيها التي تتخذ شكل تشييد البنى التحتية وإعادة تأهيلها، فضلاً عن الاشتراك معها في المواقع. وسلّط الضوء أيضاً على إنشاء لجان محلية للخفارة والأمن، فضلاً عن تعزيز وجود المرأة كجزء من جهود الدولة لإعادة الانتشار.

17 - وكرم مجلس الأمن حفظة السلام السابغين للبعثة الذين سقطوا في الميدان، وعددهم 243، وكان ذلك بمثابة تذكار صارخ بالتضحيات التي قدمت على مدى السنوات الثماني الماضية في السعي إلى تحقيق السلام في مالي. وقدم الممثل الخاص لمالي إحاطة بشأن البيئة العملية العدائية التي تواجه البعثة، حيث قتل 162 من حفظة السلام خلال حوادث عدائية من أصل 240 حالة وفاة منذ عام 2013. وتشكل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام خطراً مستمراً، إذ تسبب في مقتل 81 من حفظة السلام وجرح 571 حتى اليوم، في حين تواصلت الهجمات المتكررة على قوافل البعثة ومعسكراتها. وفي هذا السياق، أوضح الممثل الخاص أن البعثة تعزز جهودها لحماية المدنيين، بينما تسعى جاهدة لتحسين سلامة وأمن حفظة السلام. وعلاوة على ذلك، رأى الممثل الخاص أن الزيادة المقترحة في القوام الأقصى من الأفراد النظاميين التي أوصى بها الأمين العام في تقريره الصادر في 15 تموز/يوليه 2021 بشأن تكييف البعثة والقوام المأذون به لها (S/2021/657) هي ضرورة مطلقة بسبب المخاطر التي تواجهها في الشمال ونقص الأفراد في وسط البلد، حيث تحمي البعثة السكان الضعفاء وتحرس الهياكل الأساسية الرئيسية مثل الجسور، وهي هياكل ضرورية لتنقل السكان ورفاههم، مع الإشارة إلى أن المجلس هو الذي يتعين عليه اتخاذ قرار بشأن الزيادة المقترحة وتشجيع أعضائه على مراعاة شواغل مالي. وسلّط الممثل الخاص الضوء على قلق البعثة الشديد بشأن سلامة حفظة السلام المنتشرين في تيساليت وكيدال وأغلهوك عقب إعادة تشكيل قوة عملية بارخان.

18 - وإذ تناول الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمالي ومنطقة الساحل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، قال أن على مجلس الأمن أن يستعرض طبيعة الدعم المقدم لهذه القوة بالنظر إلى تدهور الوضع الأمني. وطلب إلى المجلس أن ينظر في إمكانية إنشاء مكتب لتقديم الدعم اللوجستي للقوة. وذكر أيضاً أن المناقشات مستمرة في الاتحاد الأفريقي بشأن إمكانية نشر 3 000 جندي دعماً للقوة المشتركة.

حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية

19 - في سياق التحديات الأمنية والسياسية المتزايدة، اعتبر بعض ممثلي المجتمع المدني والمحاورين الدوليين أن حقوق الإنسان تحتل مرتبة متدنية من حيث أولويات الحكومة. وحث أعضاء مجلس الأمن السلطات الانتقالية في مالي على مواصلة جهودها في مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

20 - وأبرز المحاورون الماليون والدوليون التداعيات الإنسانية والاقتصادية الهامة الناجمة عن انعدام الأمن. وقدمت البعثة عرضاً عاماً للحالة الإنسانية الصعبة، مشيرة إلى أن 4,7 ملايين من سكان مالي بحاجة إلى مساعدة إنسانية، وأن نحو 42 في المائة من السكان يعيشون حالياً في فقر مدقع. وهناك حوالي 400 000 من المشردين داخلياً، نصفهم في وسط البلد. وقد زاد عدد المشردين داخلياً بأكثر من الضعف في العامين الماضيين، وكانت نسبة 84 في المائة منهم أطفالاً (64 في المائة) ونساء (20 في المائة). ويوجد أيضاً 150 000 من اللاجئين الماليين في البلدان المجاورة.

21 - وأعربت البعثة عن أسفها للاستراتيجية الجديدة للجماعات الإرهابية المتمثلة في تطويق القرى، وهو ما يُتوقع أن يزيد بشكل كبير عدد الماليين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بسبب ذلك (البالغ حالياً 1,3 مليون نسمة) حيث يحرم القرويون الآن من الوصول إلى الأراضي. وإلى جانب الهجمات ضد الجهات الفاعلة في مجال التنمية والشؤون الإنسانية، تُستهدف الآن البنى التحتية الحيوية مثل الطرق والجسور بشكل متزايد، في حين لم تُمول سوى نسبة 31,5 في المائة من المبلغ المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية، وقدره 563 مليون دولار. وأشارت البعثة إلى الدور النشط الذي تقوم به المنظمات المالية في إيصال المعونة الإنسانية، إذ تنفذ 75 في المائة من المشاريع في وسط البلد. وأبرزت البعثة أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر على الجهود الإنسانية الرامية إلى الدعوة إلى توفير الموارد، وأكدت أهمية وصول المساعدات الإنسانية إلى مالي.

22 - وأخبر ممثلو المجتمع المدني البعثة بأن جزءاً كبيراً من السكان الإناث في مالي يعيشن تحت نير الجماعات المتطرفة العنيفة، وذلك ليس فقط في وسط البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ مجلس الأمن بأن الإصلاحات المتعلقة بحقوق المرأة وضعت جانبا على الصعيدين الحكومي والتشريعي، وقد شمل ذلك الإصلاحات المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس، التي أوقفت مؤخراً. وفي الوقت نفسه، ذكر ممثلو المجتمع المدني بأن 70 في المائة من الماليين تقل أعمارهم عن 40 عاماً، مما يعني أن الأجيال الشابة هي الضحية الأولى للأزمة التي تعيشها البلد. ومع استمرار تدهور الوضع، يفقد الشباب الأمل في حياة كريمة ويصبحون عرضة لمخاطر الوقوع في براثن نزعة التطرف المفضي إلى العنف.

23 - وحسب معلومات من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تشير البيانات الديمغرافية في مالي إلى أن عدد السكان يبلغ 21 مليون نسمة. وتقل أعمار حوالي 52 في المائة من السكان عن 15 عاماً (ويقل سن واحد من كل شخصين ماليين عن 15 عاماً). ولذلك، تمثل أحد التحديات الرئيسية في إغلاق 1 664 من أصل 6 137 مدرسة بسبب انعدام الأمن - مما أثر على الحياة المدرسية لحوالي 500 000 طفل. وفي الوقت نفسه، تمثل النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة (النساء في سن الإنجاب) حوالي 21 في المائة من مجموع السكان. ومن بين هؤلاء، تبلغ نسبة من لا يجدن القراءة أو الكتابة 72 في المائة. وركز أعضاء آخرون في فريق الأمم المتحدة القطري في عروضهم على تجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة، وإمكانية الوصول إلى السكان، وتأثير جائحة كوفيد-19. وأبرز على وجه الخصوص أن الآثار المجتمعة للجائحة والأزمة الاجتماعية والسياسية أدت إلى ركود اقتصاد مالي وتراجع الدين العام في عام 2020. ووضع التباطؤ الاقتصادي حداً لعقد من التقدم في مجال الحد من الفقر، مما أوقع 900 000 شخص آخرين في الفقر.

باء - ملاحظات

24 - مثلت زيارة مالي مظهراً آخر من مظاهر اهتمام مجلس الأمن بالبلد وتصميمه على مساعدته على التغلب على التحديات التي تواجهه. فقد سافر أعضاء المجلس إلى مالي في ظل الشكوك حول إجراء الانتخابات في الوقت المناسب. وكرر الأعضاء دعوتهم إلى قيام السلطات الانتقالية المالية بإنجاز الانتقال السياسي، والعودة إلى النظام الدستوري، وتسليم مقاليد الحكم إلى السلطات المدنية المنتخبة ديمقراطياً في حدود الجدول الزمني المتفق عليه المبين في الميثاق الانتقالي، ووفقاً لالتزامات السلطات الانتقالية وقراري الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المؤرخين 30 أيار/مايو 2021 و 16 أيلول/سبتمبر 2021. وفي حين نوه أعضاء المجلس بالعمل الذي قامت به السلطات الانتقالية من أجل تعزيز الحوار وإرساء أسس الإصلاحات، أكدوا مجدداً على أهمية احترام الجدول الزمني لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، على النحو الذي طلبته الجماعة الاقتصادية ونص عليه قرار المجلس 2584 (2021)، ووافقت عليه السلطات الانتقالية. وحث أعضاء المجلس السلطات الانتقالية على تقديم جدول زمني لتحقيق تلك الغاية.

25 - وأعرب مجلس الأمن عن تفاوله للالتزامات التي قطعتها السلطات الانتقالية مؤخراً بشأن المضي قدماً بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وحث السلطات الانتقالية في مالي والجماعات المسلحة الموقعة على إحراز مزيد من التقدم من أجل التنفيذ الفعال للتدابير ذات الأولوية المشار إليها في الفقرة 4 من قرار المجلس 2584 (2021) قبل انتهاء الولاية الحالية للبعثة. وعلى الرغم من الجهود الجماعية، تدهورت الحالة الأمنية، ولا تزال الأزمة السياسية قائمة. وقد ألفت زيارة مجلس الأمن مزيداً من الضوء على أهمية تعزيز رؤية مشتركة بين الماليين وشركائهم، تشكل الأساس لتعزيز الحوار الشامل، واستكمال العملية الانتقالية، والتنفيذ الكامل للاتفاق، واستعادة الأمن. وفي الوقت نفسه، ستواصل البعثة، وفقاً لولايتها، إعادة تقييم نهجها ومواءمته للتكيف مع تطور الحالة ودعم تطلعات الشعب المالي إلى السلام والاستقرار.

ثالثاً - النيجر

ألف - المسائل الرئيسية

الحالة الأمنية

26 - أبرز جميع المحاورين الذين اجتمعوا في نيامي أن تحسين الحالة الأمنية من بين أهم الأولويات في النيجر. وأكد رئيس النيجر في اجتماعه مع أعضاء مجلس الأمن أن البلد يسيطر على أراضيه ولكنه لا يزال هدفاً لتهديدات خارجية تأتي أساساً من البلدان المجاورة. وأعرب الرئيس أيضاً عن قلقه البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في مالي، الذي يؤثر على آفاق الاستقرار في المنطقة بأسرها. وذكر الرئيس أيضاً أن الجماعات المسلحة العاملة في المنطقة لا يقودها أي مواطن نيجيري، مما يجعل أي احتمال للحوار غير مبرر. وأفاد بأن الجيش النيجري أعاد إنشاء مواقع أممية في منطقة ليبتاكو - غورما، وأنه يعمل على وضع آليات لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

27 - وفي معرض إشارته إلى مضاعفة حجم جيش النيجر ثلاث مرات منذ عام 2011، مما تسبب في تكاليف كبيرة في ميزانية الدولة، شدد الرئيس على الحاجة إلى دعم إضافي لتأمين المزيد من القوات والأسلحة والمعدات (ولا سيما العتاد الجوي) والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى تعزيز جيشها، تعطي النيجر الأولوية أيضاً للحكومة الرشيدة من أجل مواجهة تهديد الإرهاب. وفي معرض الإشارة إلى أن البلاد تتجه

تدرجيا نحو سيناريو ما بعد النزاع، دعا الرئيس إلى زيادة الدعم المقدم من الأمم المتحدة لمواجهة تحديات هذه المرحلة الجديدة.

28 - وأكد رئيس الوزراء مجددا التزام البلد بالأمن الإقليمي وبسلامة أراضي النيجر ذاتها. وفي معرض تسليطه الضوء على التحديات التي تواجهها النيجر في ضمان التمويل اللازم لأمنها، أبرز أنه ينبغي لمكافحة الإرهاب أن تكون جهدا دوليا، ودعا إلى تقديم دعم إضافي إلى البلد، الذي يقف في الخطوط الأمامية لذلك الكفاح. وأشار إلى أن استراتيجيات النيجر وسياساتها تتماشى مع إطار العمل الدولي للائتلاف المعني بمنطقة الساحل وركائزه المتكاملة الأربع.

29 - ولاحظ وزير الشؤون الخارجية أن منطقتي ليبتاكو - غورما وحوض بحيرة تشاد هما بؤرتا انعدام الأمن الرئيسيتان. وذكر أن الجماعات المسلحة الناشطة في حوض بحيرة تشاد قد تراجعت، وأن الظروف الآمنة قد أعيدت تهيئتها إلى حد أن حكومة النيجر ماضية قدما في العودة الطوعية للمشردين. وأكد أن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات أدت دورا رئيسيا في مواجهة التهديد الإرهابي في المنطقة. وقد ثبت نجاح آلية تمويل القوة، التي تقدم بموجبها الدعم المالي إلى عمليات القوة دولة واحدة، هي نيجيريا. وأشار الوزير إلى أن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين تشكل التهديد الرئيسي في منطقة ليبتاكو - غورما في الوقت الحالي، لأن قتل كبار أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، بمن فيهم عدنان أبو وليد الصحراوي، أضعف إلى هذه الجماعة حد كبير.

30 - وفيما يتعلق بتكلفة الأمن، ذكر وزير الشؤون الخارجية أن الإنفاق على الدفاع والأمن زاد من 5 في المائة في عام 2010 إلى ما يقرب من 20 في المائة في عام 2020، أي ما يزيد على 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وطلب إلى مجلس الأمن إيجاد آلية لتوفير تمويل دائم ويمكن التنبؤ به لجهود مكافحة الإرهاب. وأضاف أن بجزء ضئيل فقط من الأموال المخصصة للبعثة، يمكن للنيجر أن تحقق نتائج ملحوظة.

31 - وفيما يتعلق بالوضع في مالي، قال الرئيس أن الأزمة السياسية والأمنية المتزايدة حدتها تؤثر بشكل عميق على البلدان المجاورة. وأشار إلى أن حكومة النيجر، خلافا للسلطات الانتقالية في مالي، تتمتع بشرعية ديمقراطية، وشدد على ضرورة أن تقوم بأكوار مكافحة الإرهاب وتعزيز العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب على نحو أفضل. وبالنظر إلى موقف السلطات الانتقالية المتسم بالتحدي تجاه الشركاء الإقليميين والدوليين، أعرب عن قلقه إزاء العواقب المحتملة لذلك الموقف على التشغيل الفعال والمستدام للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وشكك وزير الشؤون الخارجية في حسن نية السلطات الانتقالية فيما يتعلق باحترام الموعد النهائي الذي حددته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإجراء الانتخابات، وهو 27 شباط/فبراير 2022. وإذ أشار إلى أن الإصلاحات المجدية ستستغرق سنوات حتى تكتمل، تساءل عن الأساس المنطقي لإعطاء الأولوية للحوار الوطني بشأن الإصلاحات وأدان طرد ممثل الجماعة الاقتصادية في مالي. وفي هذا السياق، أكد من جديد على انسجام النيجر مع الجماعة الاقتصادية وتمسكها بالالتزامات المتفق عليها، مضيفا أنه ينبغي ألا تضطلع ببرنامح طموح للإصلاحات سوى حكومة منتخبة ديمقراطيا.

القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

32 - أتاحت الزيارة إلى آلية القيادة المشتركة في القطاع الأوسط فرصة لقائد القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، اللواء عمر بيكيمو، ومساعديه لإطلاع أعضاء مجلس الأمن على السياق العملياتي والتحديات الكبيرة التي تواجهها القوة. وفيما يتعلق بالسياق التشغيلي، أشار مساعدو اللواء بيكيمو إلى أن القطاع الغربي يتميز بوجود جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المرتبطة بتنظيم القاعدة، بقيادة إباد آغ غالي، التي تنقسم هيكلياً إلى عدة إمارات. أما إمارة ماسينا، بقيادة أمادو كوفو، فقد امتد نفوذها من وسط مالي نحو الشمال الغربي وصولاً إلى الحدود مع موريتانيا. وخلال الشهرين الماضيين، كان الوضع الأمني في القطاع الغربي هادئاً. غير أنه أفيد بوجود جماعات مسلحة بالقرب من غابة واغادو. وقد شوهدت جماعات مسلحة في الأسواق وهي تقتني الأغذية لتجديد مخزوناتا استعداداً لاقتراب فصل الشتاء، الذي يحد من القدرة على التنقل ومن توافر الأغذية في هذه المنطقة التي يصعب الوصول إليها.

33 - وشهد القطاع الشرقي تزايداً في أعمال اللصوصية بعد سقوط الزعيم الليبي معمر القذافي. ونظراً لحجم المنطقة القريبة من حدود تشاد وليبيا والنيجر، وانخفاض الكثافة السكانية فيها، ووفرة ثروتها الباطنية، مع وجود مواقع متعددة لتعدين الذهب، فإنها لا تزال ماثراً طمع الجماعات المسلحة في القيام بأعمال الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة. غير أن القطاع الشرقي سجل ركوداً في أنشطة الجماعات المسلحة في القطاع خلال الشهرين الماضيين. وفي الوقت نفسه، ظل تهديد المرتزقة القادمين من ليبيا قائماً في الشمال.

34 - وظل القطاع الأوسط هو المنطقة الأكثر نشاطاً في منطقة عمليات القوة. واستمر وجود جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في المنطقة المحيطة ببوليكييسي وبالقرب من غابة فولسيري، وقد وسعت الجماعة نطاق عملياتها لتشمل شمال غرب بوركينا فاسو، حيث شنت غارات ضد قوات الدفاع والأمن البوركينية. ويتركز تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى على طول ضفاف نهر النيجر بالقرب من قرى وارا وسالاتا وواتاغونا وتيسيت، ويقوم أفرادها بابتزاز السكان المدنيين.

35 - وحسبما ذكر قائد القوة، تشمل التحديات الرئيسية التي تواجه القوة المشتركة ما يلي: (أ) تعزيز القيادة والاتصال والتنسيق على نطاق القوة؛ (ب) ضمان حماية العمليات والقوات والمعدات؛ (ج) إنشاء قدرات جوية؛ (د) إنشاء قدرة الاستخبارات والمراقبة لدى القوة؛ (هـ) ضمان الاستقلال الذاتي اللوجستي للقوة المشتركة؛ (و) زيادة الدعم المقدم للسكان؛ (ز) تنظيم عمليات التأثير النفسي. وفي ضوء التحديات المطروحة، أوضح قائد القوة أن رؤيته لخطة حملة القوة المشتركة تنتظم حول أربعة محاور هي: (أ) تعزيز تشغيل القوة من حيث الوسائل والإجراءات على السواء، للقضاء على الجماعات المسلحة أو إضعافها؛ (ب) إقامة تعاون منظم مع الشركاء؛ (ج) زيادة الحماية لوحدة القوة المشتركة وتعزيز قدرتها على الرد؛ (د) زيادة الوعي بشأن القوة وتعزيز التكامل على نحو أفضل بين القوة والسكان المحليين.

36 - وشدد قائد القوة على تعقيد الحرب التي تخوضها القوة المشتركة، وأبرز أهمية بناء تعاون وثيق مع السكان. وذكر أن القوة بصدد تعزيز آلياتها لضمان الامتثال لحقوق الإنسان وإدماج عنصر قضائي في العمليات العسكرية للقوة. وشكر الشركاء الدوليين على دعمهم وشدد على ضرورة أن تبني القوة قدراتها الخاصة من حيث الدعم اللوجستي والجوي والمراقبة وجمع المعلومات الاستخبارية. ودعا وزير الشؤون الخارجية إلى إنشاء مكتب مخصص لدعم القوة، وقال قائد القوة أنه سيؤيد إنشاء هذا المكتب إذا قرر مجلس

الأمن ذلك، وهو موقف رددته بعض أعضاء المجلس. وكرر آخرون تحفظاتهم بشأن قيام الأمم المتحدة بتمويل قوة لمكافحة الإرهاب وشجعوا على النظر في خيارات دعم متعددة الأطراف أو ثنائية بديلة.

التحديات الإنمائية والإنسانية

37 - قدم الرئيس إحاطة بشأن الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة بهدف تيسير العودة الطوعية للمشردين إلى ديفا. وأقر الرئيس بوقوع حوادث عنف ضد العائدين وأفاد بأن الحكومة تعمل على ضمان بيئة آمنة. وأفاد كذلك بأن النيجر تعترف أن تستكمل، بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، العودة الآمنة للاجئين المقيمين في ديفا إلى نيجيريا، وأن التعاون جارٍ في هذا الصدد مع سلطات ولاية بورنو في نيجيريا.

38 - وأشار الرئيس إلى التعليم باعتباره إحدى أهم أولوياته، وإلى أنه يمثل الحل للمشاكل الرئيسية في البلاد، ولا سيما من حيث التنمية والفقر والنمو الديمغرافي الذي سجل رقما قياسيا. وأوضح أن تشجيع تعليم النساء والفتيات سيسهم في إنهاء الزواج المبكر والحمل المبكر. وعلاوة على ذلك، فمن شأن التركيز على التعليم والتدريب المهني أن يوفر للشباب المهارات اللازمة للوظائف وأن يسمح لهم بالإقلاص من براثن التطرف العنيف. وشدد على أهمية الدعم الدولي للتعليم والتدريب، وأشار إلى أن النيجر لا تزال متأثرة بتداعيات برامج التكيف الهيكلي الدولية المعتمدة في الثمانينات والتسعينات. وقد أدت تلك البرامج إلى انخفاض كبير في عدد العاملين في قطاع التعليم العام، وهو ما لم يواكب الطلب المتزايد على التعليم بسبب النمو السكاني غير العادي في البلد.

39 - وخلال حفل الغداء الذي أقامته المنسقة المقيمة بالنيابة، ديانا أوفوانا، تلت رسالة من الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد النظيف خاطر محمد صالح، بين فيها أهمية التعاون الوثيق بين المنظمات دون الإقليمية من أجل التصدي للتحديات الهائلة التي تواجه منطقة الساحل. وأشار في الرسالة إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لحماية المدنيين، وإلى أنه ينبغي للحكومات الديمقراطية أن تعالج ضعف الحكم، الذي يشكل محركا لعدم الاستقرار والاضطرابات الاجتماعية. وهذا هو مفتاح استعادة ثقة الجمهور. وخلص إلى أن الأمم المتحدة، إلى جانب شركائها، تدعم من خلال استراتيجيتها المتكاملة لمنطقة الساحل الحكومات الوطنية في التصدي لتلك القضايا.

40 - وقدمت المنسقة المقيمة بالنيابة وممثلو فريق الأمم المتحدة القطري إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن عمل الأمم المتحدة في سياق معقد لا توجد فيه بعثات ويتسم بتحديات أمنية وإنمائية وإنسانية متعددة. وأشادت السيدة أوفوانا بالتعاون بين الأمم المتحدة وحكومة النيجر، وأفادت بأن الفريق القطري بصدد وضع اللمسات الأخيرة على إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة، الذي يتضمن إسهامات منظومة الأمم المتحدة في النيجر، ويحدد تشكيلة أصول الأمم المتحدة اللازمة داخل البلد وخارجه. كما أطلعت أعضاء المجلس على مرافق تحقيق الاستقرار، التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي أنشئت من أجل تقديم الدعم في استعادة سلطة الدولة في حوض بحيرة تشاد ومنطقة ليبتاكو - غورما.

41 - وفي ظل القيود التي تواجه إمكانية الوصول بسبب انعدام الأمن وانخفاض مستويات التمويل، أطلع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري ممثلي مجلس الأمن على التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في الاستجابة للاحتياجات المتزايدة الناجمة عن تضافر الصدمات الحادة، مثل الجفاف والفيضانات الموسمية وفاشيات الكوليرا ونقص الأغذية. ولاحظ الأعضاء كذلك أن التمويل لا يتوفر إلا لما نسبته 30 في المائة

من الاستجابة الإنسانية، وأن ثلثي المستفيدين لا يمكن مساعدتهم. وأعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء حالة الأطفال والشباب، ولا سيما الفتيات، الذين يواجهون قيوداً على الحصول على التعليم لأسباب أمنية، لا سيما في مناطق تيلابيري وديفا وتاهوا، وأعربوا عن الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات وزيادة الدعم للتعليم، لا سيما في سياق تزايد انعدام الأمن.

42 - وذكر فريق الأمم المتحدة القطري أيضاً أنه نظراً لأن غالبية سكان البلاد يعتمدون على الزراعة والماشية، فإن تداعيات تغير المناخ، ولا سيما زيادة تدهور الأراضي وأنماط الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها، تداعيات شديدة بشكل خاص في النيجر. وعلاوة على ذلك، فإن تأثير تغير المناخ يؤدي إلى هجرة الناس ونزوحهم، ويؤثر على الحق في الغذاء والصحة وسبل العيش. وإزاء تلك الخلفية، لاحظ أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري أن مستوى الموارد المخصصة للنيجر لا يزال دون حجم التحديات المطروحة، وأن هناك احتمال بعدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار بعض أعضاء مجلس الأمن إلى أهمية التعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة، وتطبيق أفضل الممارسات المعترف بها دولياً لضمان استدامة التدابير الرامية إلى عودة المشردين داخلياً واللاجئين.

43 - ولاحظ الفريق القطري كذلك أهمية تعزيز التعاون عبر الحدود والتعاون الإقليمي من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية؛ وزيادة الاستثمار في منع نشوب النزاعات وتعزيز العدالة وحقوق الإنسان؛ ومضاعفة الجهود من أجل تحقيق نمو شامل ومنصف؛ وتلبية الاحتياجات الإنسانية وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ؛ وتعزيز برامج التنمية التي تلبى احتياجات السكان وتعيد الخدمات العامة إلى المناطق المتضررة.

باء - ملاحظات

44 - سافر أعضاء مجلس الأمن إلى نيامي بغية تعميق فهمهم للحالة الأمنية والإنمائية والإنسانية في النيجر ومنطقة الساحل من أجل تحديد الاحتياجات الحالية بشكل أفضل ومعرفة السبل التي يمكن بها للمجلس أن يقدم الدعم المطلوب. وأراد أعضاء المجلس أيضاً أن يعربوا عن عميق تعازيهم لشعب وحكومة النيجر على ضحايا الهجمات الإرهابية، وأن يعربوا عن تعاطفهم مع الأسر المكلومة، وأن يؤكدوا مجدداً أن تلك الأعمال الشنيعة لن تقوض تصميم المجلس على مواصلة دعمه للسلام والاستقرار في المنطقة.

45 - وأثناء الزيارة، أحاط مجلس الأمن علماً بالتقدم الكبير الذي أحرزته النيجر على الرغم من التحديات الهائلة التي لا تزال تواجهها. وأثنى أعضاء المجلس على النيجر لما حقته من إنجازات ديمقراطية، مما يجعل البلد نموذجاً يُحتذى للمنطقة بأسرها وخارجها. وهنأوا النيجر أيضاً على مساهمتها الملحوظة في أعمال المجلس بصفتها عضواً غير دائم، وكذلك على دورها في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

46 - ورحب أعضاء مجلس الأمن أيضاً بالتزام حكومة النيجر القوي بالأمن والتعليم، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات، وكرروا دعمهم لجهود جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين يدعمون النيجر في سعيها إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية والاستقرار.